المهلة التي حددها الرئيس الفلسطيني خطوة ذكية جدا

وثيقة الأسرى الفلسطينية تقلق حماس وتضعها في مأزق بين المطرقة وسندان الاستفتاء الشعبي الذي يطالب به أبو مازن

■ اذا حكمنا على الامور وفق رد قادة حماس المضطرب على المهلة التي حددها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في نهاية الاسبوع الماضي ـ يتبين لنا أنه قام بخطوة ذكية جدا. ليست هناك مبالغة في القول ان الايام الاخيرة بالنسبة لابو مازن شهدت ظهور أول نجاحاته في صراع القوى ضد حكومة حماس منذ أن فازت في الانتخابات التشريعية.

أبو مازن اختار ميدان المعركة الأكثر ملاءمة له ـ المجال السياسي. من الواضح للجميع أن يد حماس هي العليا في كل المجالات الاخرى التي تتعلق بأساليب الحكم في السلطة الفلسطينية. الجمهور في الضفة وغزة اختار حماس لانه مل فساد حكم فتح والفوضى التي تميز بها ـ وليس بسبب البرنامج السياسي الذي طرحته حماس. في الشارع الفلسطيني تحدثوا في السنوات الأخيرة عن أن حكم فتح يتميز بأربعة أمور وهي كلها تبدأ بحرف (ف) ـ فوضى، فساد، فتنة، فلتان ـ وهذه التصقت بفتح التي يبدأ اسمها بحرف الفاء.

أبو مازن الذي يدرك ذلك لم يُقدم على تحديد مهلة لحماس في المجال الداخلي. وكان سيُقدم على ذلك لو اختار خوض الصراع مع حماس في مجال الصلاحيات الأمنية مثلا. إلا أنه لم يفعل، واستغل ما يُدعى بوثيقة الأسرى التي وُقعت في سجن تلموند من قبل أمين سر حركة فتح مروان البرغوثي وممثلي حماس والفصائل الاخرى. أبو مازن قال لحماس: أمامكم عشرة ايام (التي تنتهي في يوم الاحد القادم) لاعلامي بقبولكم هذه الوثيقة، وإلا فانني سأُنظم استفتاءا شعبيا حولها.

من الصعب جدا على حماس أن تقبل الوثيقة. فجوهرها يقوم على الاستعداد لاقامة دولة فلسطينية في حدود 1967، وهذا مخالف لميثاق حماس الذي يرفض وجود دولة اسرائيل، حتى ضمن هذه الحدود. ومن الناحية الاخرى لا يمكن لحماس ايضا أن ترفض وثيقة السجناء على الفور، سواء بسبب مضمونها المقبول على الأغلبية الحاسمة من الفلسطينيين، وبالتأكيد على كل الدول العربية، أو بسبب الموقعين عليها الذين هم أسرى ذوو مكانة اعتبارية في الجمهور الفلسطيني الذي يعتبرهم أبطالا. ليس من المريح لحماس ايضا أن ترفض فكرة الاستفتاء الشعبي التي طرحها أبو مازن، ذلك لأن قادة حماس كانوا قد صرحوا قبل ايام قلائل بأنهم سيطرحون كل قرار سياسي هام على الاستفتاء الشعبي. قادة حماس ردوا على مهلة أبو مازن الأخيرة بصورة متلعثمة. رئيس الحكومة، اسماعيل هنية، قال ان من الواجب دراسة المسألة والجوانب القانونية للاستفتاء. قادة حماس في دمشق سارعوا الى رفض فكرة الوثيقة والاستفتاء الشعبي، وطالبوا بنقل المداولات مع أبو مازن الى الخارج (الخرطوم هي المكان المقترح) من اجل ان يتمكنوا هم ايضا من المشاركة فيها كما كانوا قد شاركوا في مداولات الهدنة في القاهرة قبل سنة ونصف. رد فعل عدنان عصفور، أحد قادة حماس في الضفة، كان نمطيا ومُعبرا عن بلبلة حماس: نحن نوافق على 90 في المئة مما جاء في الوثيقة. نتيجة ذلك كانت أن الورقة الختامية للحوار الوطني الذي جرى بين الفصائل الفلسطينية في الاسبوع الماضي قد تضمنت عبارة «إن وثيقة الأسرى يمكن أن تكون أساسا للاجماع الوطني». أبو مازن الذي طالب من خلال مهلته الانذارية بأن تكون وثيقة الأسرى أساسا وحيدا للاتفاق ـ تنازل لحماس قليلا حتى يتيح الاستمرار في التفاوض في الايام القادمة.

من الصعب معرفة كيفية انتهاء الصراع الدائر بين الجانبين. الاعتقاد السائد هو أن حكومة حماس برئاسة اسماعيل هنية ستُقدم بعض التنازلات في المجال السياسي ـ أما أبو مازن وفتح فسيُقدمون تنازلات في المجالات الداخلية. ولكن من المحتمل جدا أن تواصل السياسة الفلسطينية تفاعلها العاصف حول الوثائق والمؤتمرات والوساطات والتسويات ـ التي تترافق مع العنف وتبادل اطلاق النار ـ كما شاهدنا حتى الآن.

داني روبنشتاين
محلل خبير في الشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/5/29

الحكومة الاسرائيلية تصد اليد العربية المدودة للسلام من منطلق العنجهية والطغيان

اذا كان الفلسطينيون سجناء بيد الاحتلال فالاسرائيليون أسرى النظريات الجاهزة

■ هناك طريقتان لتقدير المسافة التي قطعتها شخصيات مركزية في حماس، مثل كبير سجناء حماس عبد الخالق النتشة، من المبادرين الى «وثيقة السجناء» على طريق التسوية مع اسرائيل على أساس حدود حزيران (يونيو) 1967.

الاولى قياس شدة احتجاج المعارضين للتسوية في الجانب الفلسطيني من أمثال خالد مشعل من حماس. والثانية، انتظار رد أنصار النهج أحادي الجانب في الطرف الاسرائيلي من أمثال الوزير حاييم رامون من كديما. مشعل ورفاقه سيتكرمون ويقبلون بالتفاوض مع اسرائيل بعد أن نتنازل عن حق العودة، أي القضاء على الحركة الصهيونية. وحتى يتخلى رامون عن دُميته أحادية الجانب لصالح المفاوضات السياسية، يتوجب على الفلسطينيين أن يعلنوا أولا أنهم يتنازلون عن حق العودة، أي، نهاية الحركة الوطنية الفلسطينية.

لولا مطالبة الفلسطينيين اسرائيل بالاعتراف بحق العودة، لكان عليها أن تبتدعه، وإلا كيف كان اولمرت في مثل هذه الحالة سيواجه وثيقة مثل وثيقة السجناء ـ الوسط الذي يعتبر بمثابة الحاخامية الرئيسة بالنسبة للفلسطينيين، التي تقدس الخط الاخضر باعتباره حدودا دائمة بين اسرائيل وفلسطين؟ كيف كان رئيس الوزراء سيبرر مسار «الجدار الأمني» التوسعي، وكيف كان سيطلب العالم في هذه الحالة بالاعتراف بـ «الكتل الاستيطانية»؟ طالما كان «حق العودة» مُحلقا في الفضاء، كلما كان بامكان السياسيين أن يكونوا هادئين. كان من الممكن دائما الادعاء بأن مطلب اعادة اللاجئين ليس إلا محاولة للقضاء على الدولة اليهودية بوسائل ديمغرافية، وعليه، فان الموافقة على قيام دولتين في حدود حزيران (يونيو) ليس إلا خطوة مرحلية ضمن «البرنامج المرحلي».

من الصعب فهم السبب من وراء شرعية قيام اسرائيل بالتصريح المسبق بأن «القدس ستبقى موحدة الى أبد الآبدين». أما الفلسطينيون فمن الواجب عليهم في المقابل أن يلائموا مواقفهم الأولية مع مواقفها هي. واذا وافق الفلسطينيون سلفا على حق التنازل عن العودة، فانهم سيحرمون اللاجئين من حقهم في المطالبة بالتعويض عن أملاكهم. ولكن لسوء الحظ في هذه المرة ايضا، مثلما حدث عند صدور قرار الجامعة العربية في بيروت في آذار (مارس) 2002، تغلب صوت السياسيين الاسرائيليين على المنطق. بعد قمة بيروت بأيام قلائل، كتب البروفيسور في القانون، إيال بنفنستي، المختص العالمي في مجال اللاجئين، بأن القرار يعترف ضمنيا بعدم وجود حق مطلب للاجئين أو للجهة التي تمثلهم. مطلبهم بالعودة هو قضية تفاوضية ثلاثية: ممثل عن الفلسطينيين وممثل عن الدول المستضيفة وحكومة اسرائيل. الاتفاق الذي يتوصل اليه المتفاوضون هو الذي سيجسد ويطبق مطالب اللاجئين، ومن لا يرضى بالاتفاق سيجد صعوبة في الاستئناف أمام القضاء ضد اسرائيل بهذه الطريقة أو تلك. بنفنستي اعتبر هذا القرار الهام تلميحا من الجامعة العربية لاسرائيل بأنها تتفهم خوفها من فقدان طابعها اليهودي في حالة العودة المكثفة للاجئي 1948، كما أنها عبرت عن استعدادها على إجبار الفلسطينيين بقبول موقف مخالف لموقفهم غير المساوم وايقاظهم من حلم العودة. «اسرائيل كانت بانتظار مثل هذا الموقف العربي منذ قيام الدولة»، قال رجل القانون مختتما مقالته («هآرتس»، 2002/4/4)، وتساءل: هل سنعرف كيف نقبل عرض الجامعة العربية الآن وتحويله الى اتفاق ملزم؟.

بعد أكثر من اربع سنوات وآلاف القتلى والفوضى الوشيكة، غدا هذا السؤال الآن سؤالا مُلحا. حكومة شارون ـ بيريس تجاهلت اقتراح الجامعة العربية وفضلت الاغتيال المستهدف للشريك الفلسطيني والخطوات أحادية الجانب. حكومة اولمرت ـ بيرتس حصلت من السجناء ومن محمود عباس ومن الأطراف البراغماتية في المناطق على فرصة ثانية للتوصل الى تسوية. الفلسطينيون ما زالوا سجناء، والسؤال هو هل سنبقى نحن أسرى النظريات الجامدة؟.

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/5/29

اسقاط القنبلة الذرية الايرانية على البلاد سيجلب للفلسطينيين خرابا اكثر من جميع اضرار المشروع الصهيوني

■ زئير الحيوان النازي، الذي يرفع رأسه مرة اخرى، من جهة طهران هذه المرة، التي يتحدث رؤوسها علنا عن نية ابادة دولة اسرائيل، يبدو منطقياً لسبب ما عند رؤوس القيادة الفلسطينية الحماسية، الذين يتلهون منذ زمن بالفكرة نفسها. هؤلاء يدخلون ويخرجون من اروقة السلطة الايرانية، التي تعدهم بأن تحول اليهم الاموال والدعم من كل نوع، وان تكون بديلا من الغرب الخائن، الذي ما زال ينجح في كف نفسه (ولا نعلم كم من الوقت سينجح في ذلك) ولم يعد بعد للتأثير في القيادة المنتخبة للمجتمع الفلسطيني، التي اختارت الارهاب وعدم الاعتراف بالاتفاقات مع اسرائيل.

لكن يجب على الفلسطينيين ان يعلموا ان الايرانيين لا يطلبون مصلحتهم. الاهم للايرانيين ان تمحى اسرائيل عن الخريطة، اكثر من اهتمامهم بمستقبل المجتمع الفلسطيني ومصلحته ونمائه. سيضحي الايرانيون بسعادة باخوانهم المقوعين في فلسطين، اذا ما تهيأ لهم في نفس الفرصة ايضا ازالة الكيان الصهيوني البغيض عن الخريطة. لانه، بحسب علم متواضع في مجال القنبلة الذرية، سيكون هنالك مصير واحد لسكان هذه البلاد، في حالة اصبحت فكرة القنبلة حقيقية.

فالفلسطينيون واليهود، والعمال الاجانب والمواطنون العائدون، سيكون لهم جميعا مصير واحد.

أي: في حالة لن توجد اسرائيل ـ لن توجد فلسطين ايضا. سيكون خراب كبير، وسيفرح المختلون نفسيا في طهران فقط، لانهم «نجحوا في ازالة سبة الكفار الذين يستولون على دار الاسلام».

بتفكير آخر، هذا السيناريو ايضا غير دقيق. الكيان الصهيوني القوي، لن يغرق في الاعماق من غير أن يجبي من طهران، لا منها فقط، ثمنا لا يستطيع العالم الاسلامي دفعه. ان يأس اليهود الناجين من الكارثة وابنائهم بعدهم، مع ضم حقيقة اننا مسلحون حتى قمة رؤوسنا، كلها تضمن انه في حالة صفير الانذار الحقيقي، لم يسمع في تل ابيب فقط. ومن اجل ذلك، يجدر بالفلسطينيين أن يتنبهوا. قد يكون أحمدي نجاد يعزز مشاعر الفخر عندهم، ولكن في الواقع، قد يجلب عليهم خرابا كبيرا اكبر بعشرات الاضعاف مما جلب اليهود. صحيح أن الفلسطينيين تصرفوا دائما على حسب الطريقة المنطقية في نظرهم وهي ـ «لن يكون لنا ولا لكم»، ولكن من يعلم؟ ربما يكون من المستحسن مع كل ذلك لهم ايضا ان يفكروا في كيفية التوصل الى مصالحة مع اليهود، بدل انتظار اشعاع ذري ينتج في ايران.

بمبي شيلغ
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/5/29

منحوه لقب «الفاشل» من المجلة الاسبوعية الشهيرة «يو.اس.نيوز»

شعبية بوش في هبوط مستمر والامريكيون قلقون بشأن مستقبلهم

■ على صفحة الغلاف في العدد الأخير من المجلة الاسبوعية الامريكية الشهيرة «يو.اس.نيوز» ظهر رأس الرئيس الامريكي جورج بوش وهو منخفض جدا، وكُتبت فوقه عبارة «كم يمكن لهذا الرأس أن ينخفض أكثر؟». القصد من ذلك كما هو واضح، الهبوط أكثر في شعبيته التي تُظهرها استفتاءات الرأي العام الأخيرة التي تجري في امريكا. فقد أظهرت هذه الاستفتاءات الأخيرة أن نحو 30 في المئة فقط من الامريكيين يعتقدون أن الرئيس يؤدي واجبه كما ينبغي، ونحو 60 في المئة منحوه لقب «الفاشل» في نفس الاستطلاعات.

المجلة المذكورة ليست مجلة حزبية ولا مصنفة على أنها يسارية، ومعدلات توزيعها عالية جدا وهي موجهة للامريكيين من أبناء المدن. وعندما يقدر محررو وكُتاب هذه المجلة أن فترة ولاية الرئيس بوش الثانية هي فشل مستمر وعميق، فانها تعطي تعبيرا حقيقيا عما يختلج في قلوب الامريكيين.

اذا، امريكا تشعر بالخيبة والفشل من هذا الرئيس على نحو لم تشهد له مثيل في أي يوم. سنتان وربع السنة تبقت على الانتخابات الرئاسية الامريكية في عام 2008، والرئيس بوش يبدو حاليا كرئيس مرتعش ومتهالك، ويصارع بأسنانه وبكل قوته للحفاظ على بقايا عناصر رئاسته. فهو، كما تعتقد اغلبية المواطنين الامريكيين، قد ورط بلاده في حرب لا طائل منها في العراق، التي بسببها أقحمت الميزانية الامريكية في ورطة وعجز لا يمكن تحملهما. وقد منح الأغنياء «أفضليات ضريبية» مبالغ فيها، ولهم فقط، وزاد كثيرا في معدلات الضرائب العادية فتسبب بحالة لا تختلف كثيرا عما هو في الصين، سورية والسعودية، وتجاهل ويتجاهل كل المشاكل الاجتماعية السابقة التي تمخضت عن ذلك. ولا توجد ردود لدى بوش على الازمة المتوقعة في الجهاز الحالي العام. ولا توجد لديه أي فكرة عن كيفية اصلاح الجهاز التعليمي الامريكي، الذي بدأت تظهر الفوارق الكبيرة بينه وبين نظرائه في الدول الاخرى (الغربية). فالزيادة المستمرة في عدد سكان الولايات المتحدة الذين ليس لهم تأمين صحي، لا تقلق، كما يبدو، الرئيس حتى الآن. وبالنسبة للموضوع النووي الايراني وزيادة قوة الرئيس أحمدي نجاد، فان المجموعة المقررة في الادارة الامريكية تبدو مشوشة وغير مستقرة، ولا توجد لديها أفكار واضحة، وهي تلقي بالنصائح والأوامر المتناقضة والمتعارضة.

هذا وما زلنا لا نذكر الفضائح المتلاحقة، قضايا الفساد والتسريبات والتعيينات العامة الفاشلة. وقد قال محرر هذه المجلة «اننا خلال جولاتنا في امريكا، نصطدم مع أعداد تزداد يوما بعد يوم من الامريكيين الخائفين جدا من المستقبل، وهذا ليس فقط بسبب العراق أو أسعار الوقود، فقد حدثت فجوة عميقة جدا بين الرأي العام الامريكي وبين التحديات الكبيرة والخطيرة التي وجد الامريكيون انفسهم قبالتها وقدرة هذه القيادة على معالجتها».

ولغرض اعادة جزء من هذه الشعبية المتدهورة بين اوساط الشعب الامريكي بسبب سياساته، فقد بدأ الرئيس بوش بحملة دعاية وجولات في أرجاء الولايات المتحدة، وكذلك عمليات تحريك موضعية: هو يُغير ويُحرك موظفين كباراً، مستشارين ووزراء. ولكنه لم يعرف أن هذه الحركات ستنعكس عليه سلبا وستزيد من ضعفه لأن ما فعله هو استبدال شخصيات سيئة في الادارة بشخصيات اسوأ منها بكثير.

ويبدو أن وزير المالية يقف حاليا على قائمة الذين يريدون مغادرة هذه الادارة، الوزير جون سنوا، ومع أن استقالته لن تكون خسارة كبيرة لوزارة المالية الامريكية ـ فقد كانت ولايته الوزارة من اسوأ الولايات ـ ولكن مجرد إقدام وزير آخر على الاستقالة يزيد من حدة المشكلة التي يواجهها الاقتصاد الامريكي والادارة الامريكية على حد سواء، لا سيما وأن بعض الوزراء لا تربطهم بالادارة علاقات مهنية بل علاقات شخصية. وبعد أن تم تعيين محافظ جديد للبنك المركزي الامريكي، الذي لم يتوقف عن التحدث باسمه، فانه سيجد، بعد وقت قصير، أن ادارة هذا الاقتصاد موجودة في أيدي اشخاص ليسوا مهنيين ولا خبرة لهم في ادارة اقتصاد دولة بحجم الولايات المتحدة. ومن المشكوك فيه أن يكون طاقم من هذا النوع، ومدير بهذه الصفات، سيتمكنان من تخليص الولايات المتحدة من أزمتها الاقتصادية الكبيرة، ولن يتمكنا بخطواتهما التي سيتخذانها من تحريك هذا الاقتصاد نحو الوجهة السليمة.

صحيح ان المواطنين الامريكيين لديهم اسباب معقولة جدا للقلق، وكذلك لنا نحن الاسرائيليين، لقد كانت للرئيس الامريكي ترومان شعبية متدنية جدا، أقل من 30 في المئة، ولكن ما يمكن قوله بالتأكيد، أن جورج بوش ليس ترومان.

سيفر بلوتسكر
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/5/29

تقديم الاسلحة لابو مازن لا يحل المشكلة

من يعتقد أن اسرائيل تستطيع التأثير في الاحداث الداخلية الفلسطينية لم يتعلم شيئا من لبنان أو مما يحدث للامريكيين في العراق

■ في هذه الايام بُشرنا أن رئيس حكومة اسرائيل ووزير الدفاع بتوصية جميع اجهزة الأمن، قررا نقل السلاح والذخيرة الى أبو مازن. يصعب علي الآن أن أعلم من هو الذي ينقل السلاح: هل تنقل اسرائيل سلاحا اسرائيليا الى أبو مازن، أو أنها تُستعمل فقط أنبوبا لنقل السلاح الذي تقدمه دول اخرى.

بحسب أحد «التسريبات» الرسمية، يُتحدث عن مصر أو الاردن. ولكن الى الآن لم نسمع أي نبأ صدر عن مصر أو الاردن، أنهما تنقلان السلاح حقا. مهما يكن الأمر، لا أفهم ايضا لمن خُصص السلاح، ولماذا. بحسب «تسريب» رسمي ثان، السلاح «بكمية محدودة مراقبة» مخصص لحرس الرئيس أبو مازن الشخصي، لأنه كثرت مؤخرا التحذيرات من محاولات اغتياله. ولكن، بحسب «تسريب» رسمي آخر، السلاح (كما يبدو بكميات كبيرة جدا) مخصص لتعزيز أبو مازن في مكافحته حماس. باختصار، اشياء كثيرة غير واضحة.

الواضح هو أن اسرائيل، هي وليس غيرها، نشرت الموضوع. وواضح أن هذه سذاجة. اذا كانت اسرائيل تريد مساعدة أبو مازن، واذا استجابت دولة اسرائيل الى طلب سري، مباشر أو غير مباشر، من أبو مازن أن تساعده، فلماذا الاعلان بذلك؟ ولماذا يُضر أبو مازن بذلك، ويصبح متعاونا مع اسرائيل، وتُساعَد حماس بذلك؟ يوجد شيء مرضي مدمر في غريزة تسريبنا.

لكن السؤال المبدئي، والجوهري، هو هل يجب علينا أن نعزز أبو مازن، الذي يظهر أنه الشخص الجيد المعتدل (حيال حماس الشريرة المتشددة). أو بكلمات اخرى: هل يجب علينا أن نتدخل فيما يحدث الآن عند الفلسطينيين وأن نؤيد، بالاعلان وعمليا، أحد الطرفين، كما فعلنا مثلا في لبنان، قبل نحو من ثلاثين سنة.

رأيي الواضح هو أن دولة اسرائيل يجب ان لا تتدخل، إن من يعتقد أن اسرائيل تستطيع التأثير فيما يحدث عند الفلسطينيين وأن تسقط حماس أو أن تجعل أبو مازن الغالب الأكبر، يبدو أنه لم يتعلم شيئا من لبنان، أو مما يحدث للامريكيين في العراق.

في رأيي، المجتمع الفلسطيني نفسه فقط يستطيع حسم مصيره، ومنذ انصراف عرفات، وفي الأساس منذ فوز حماس في الانتخابات، تواجهه قرارات حاسمة داخلية جوهرية. أحدها، شرعية القائد. هنية وأبو مازن ايضا انتُخبا بأكثرية الاصوات لولاية عملهما، أحدهما رئيسا للحكومة والآخر رئيسا (في الحقيقة أن أبو مازن انتخب بأكثرية 60 في المئة، لكن يجب أن نتذكر أن حماس قاطعت الانتخابات آنذاك). لكن هذا ما يزال لا يعطي أي واحد منهما شرعية القائد في المجتمع الفلسطيني، الذي يستطيع احراز الاجماع الوطني مثل عرفات. أما القرار الحاسم الثاني فهو استبدال سلطة ديمقراطية. فتح، التي سيطرت على الحركة القومية الفلسطينية منذ الستينيات، وعلى السلطة الفلسطينية منذ 1994، ليست مستعدة «لتسليم المفاتيح» لحماس. وغير مستعدة للتسليم بهزيمتها. ومن هنا تنبع المشكلة الثالثة: النضال بين الاثنين على سلطة القوة.

والمشكلة الرابعة: النضال على السيطرة في منظمة التحرير الفلسطينية، وهي الجهة المخولة بتمثيل الأمة الفلسطينية، مع حصر الاهتمام في الفلسطينيين في الشتات، بازاء السلطة الفلسطينية، التي سيطرت عليها فتح حتى الآن وحماس الآن، والتي فُوض اليها أمر الفلسطينيين في المناطق. هذا هو النضال القادم على الغلبة وعلى تمثيل الشتات الفلسطيني. سيكون هذا اختبار «أن نكون أو لا نكون» لفتح.

اجل، يجب على اسرائيل أن ترى في أبو مازن عنوان التحادث. تلك مصلحتها، وتلك ايضا المصلحة الامريكية والاوروبية. لا يوجد أي ضرر من ذلك. والشيء الاول الذي يجب طرحه في التحادث هذا هو وقف اطلاق صواريخ القسام، كامتحان لجديته ولقدرته. لنره وهو يوجه الى مطلقي صواريخ القسام تحذيرا ويعمل على تحقيقه!.

ولكن ما لنا وللتدخل في الصراعات الداخلية بين الفلسطينيين؟ لا يجوز لنا أن نقترب من هناك.

الرئيس محمود عباس خلال زيارته لمستشفى رام الله

عاموس غلبوع
كاتب دائم في الصحيفة
(معاريف) 2006/5/29

ما علاقة يسوع بالجدار؟

بعض الاصوات المتنفذة في الادارة الامريكية بدأت تحتج على مسار الجدار بسبب الضائقة التي يتسبب بها للمسيحيين الفلسطينيين

■ منذ أن قدمت كونداليزا رايس لاسرائيل في أيام بوش الاولى في البيت الابيض وقدمت عدة ملاحظات بصدد الجدار الفاصل، غاب صوت الامريكيين بكل ما يتعلق بالجدار.

دعم البيت الابيض الفوري مصحوبا بقاعدة انتخابية مسيحية ـ انجليكانية مناصرة لاسرائيل وكراهية متزايدة للفلسطينيين، اعتبرت كلها مسألة بديهية في نظرنا. الصوت الامريكي لم يسمع تقريبا خلال تقلبات الجدار القانونية والدولية وفي القدس ـ هناك لا يسمعون الا الصوت الامريكي فقط ـ لم يعودوا قلقين بصورة خاصة مما سيقوله العم الثري بصدد هذه المسألة. حكوماتنا كما هو معروف تتعامل مع ما تقوله الحكومات الامريكية وكأنه الحكم الاوحد على الامور ليس فقط فيما يتعلق بما نستطيع القيام به وانما ايضا بالنسبة لعدالة موقفنا واحقيته.

صوت آخر تسلل الى هذا الوضع النموذجي. هنري هايد رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب كتب لبوش رسالة حادة حول سياسة اسرائيل بالنسبة للجدار والاستيطان اليهودي في شرقي القدس.

هايد احد أعضاء الكونغرس الجمهوريين البارزين جدا ومؤيد صارخ للرئيس الامريكي. هو لم يتطرق لقضية الجدار من منطلق التعاطف مع الفلسطينيين: دافعه الاساس هو تحديدا الضرر الذي يلحق بالمسيحيين. اللغة التي استخدمها جديرة بنظرة متعمقة خصوصا عندما يتعلق الامر بشخصية واسعة التأثير في المؤسسة الامريكية الحاكمة.

هايد كتب بأن اعمال اسرائيل تتجاوز الانشطة المشروعة لأمنها. هو يصف الضرر الذي يلحق بالمواطنين في منطقة بيت لحم وبيت جالا والصعوبة التي يضعها الجدار امام وصول الناس هناك للاماكن المقدسة مثل الكنائس السبعة في عابود الواقعة بجانب رام الله حيث مر يسوع في طريقه للقدس حسب المعتقدات المسيحية. «نحن نجد صعوبة في فهم كيفية اسهام الجدار الفاصل الذي يتمخض عن حاجز غير قابل للنفاذ بين قطبي العقيدة المسيحية: «مهد يسوع (بيت لحم) وانبعاثه حيال (القدس) ويسجن 200 الف فلسطيني في الجانب الاسرائيلي، في خدمة أمن اسرائيل». هايد لم يحصر حديثه في الجدار وحده وانما وصف حملة شراء المنازل في شرقي القدس من قبل من اسماهم «يهودا متطرفين ومسيحانيين يقومون بتضييق الخناق حول البلدة القديمة».

رسالة هايد التي ترتكز على تقارير عدة بعثات ووفود كاثوليكية امريكية زارت اسرائيل في السنوات الاخيرة ليست الوحيدة في هذا المضمار. الرسالة وصلت للصحافي المشهور روبرت نوفاك الذي زار المنطقة مؤخرا. نوفاك عبر عن رأيه وتعليقه من خلال مقالة نشرها في «شيكاغو صن تايمز» في آخر الاسبوع الماضي. هو مثل هايد محافظ مؤيد للادارة الامريكية ولاسرائيل. ولكنه هو أيضا وبعض السياسيين الذين سربوا له الوثيقة غير مقتنعين بالذرائع الامنية التي تسوقها اسرائيل لتبرير كل خطوة مجحفة ظالمة. بوش الذي يمر في ادنى درجات التدهور السياسي غير المسبوق بحاجة اليوم الى قاعدته الانتخابية اكثر من أي وقت مضى. هايد هو كاثوليكي وليس انجليكانياً الا انه جزء لا يتجزأ من هذه القاعدة الجماهيرية. هو مقرب لدى شخصيات مشابهة له وعيونه فتحت على المصاعب التي يعانيها العرب المسيحيون بالتحديد. ولكن لا تستغربوا ان غير صوته من طابع الدعم التلقائي الذي تحصل عليه اسرائيل في كل ما تفعله في قضية الجدار.

عوفر شيلح
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/5/29

اعضاء الكنيست الاجتماعيون لا يحركون ساكنا لتغيير الوضع

اسرائيل تتخذ الولايات المتحدة مثالا يحتذى في سياستها الاقتصادية

■ لا تنقصنا اللحظات التي نشعر فيها بالخزي من الدولة ومؤسساتها. سيقولون انه لا يوجد اشرار هنا بل يوجد متبلدو حس. سيقولون ان تحديد السلة الصحية وتدريج الادوية في السلة الصحية مهمة قاسية، وانه ستبقى دائما ادوية ضرورية خارج السلة الصحية.

سيقولون انه لا توجد موارد غير محدودة، ولهذا، فلا يوجد امكان معالجة جميع مطالب المواطن. سيقولون. وبهذا فان الرد الاول، الغريزي، هو التعجب وطوفان الخزي.

من البين ان المال موجود في المكاتب الحكومية، وفي الغرف الجديدة لاعضاء الكنيست «الاجتماعيين»، وبالطبع، في جيوب اغنياء الدولة ـ وهم محرك الاقتصاد الناجح. كل شيء ينبع من سؤال سلم الافضليات، والمضربون عن الطعام المرضى المساكين يحاولون بنضالهم ان يبينوا لنا ماذا يسبق ماذا.

يبدأ استعراض الخزي من رد الجهاز على مطالبهم. من اعضاء كنيست محافظين ـ جدد و «اجتماعيين» على السواء. كل واحد لأسبابه الخاصة، يوافق على الحل السهل الغبي للجنة سلة الادوية، وكل ما تستطيع تحديده، مثل قيصر روماني، هو من يموت ومن يحيا.

يجري الجدل وكأن الحديث عن حقوق اجتماعية. لكن حتى المفكرون المحافظون، الذين يؤيدون فصل الدولة عن المسؤولية الاجتماعية، يوافقون على أن الحق في الحياة هو جد اساسي، من غيره جميع الحقوق وكل جدل عليها لا يمكن ان يوجد.

أدرك الفيلسوف الامريكي جون رولز والبروفيسور امارتيا صن، الفائز بجائزة نوبل للاقتصاد كيف يميزان بين موارد طبيعية وموارد اجتماعية. كلاهما يؤكد مبدأ الحرية والنزاهة. وعندهما ان الحرية تعرف كامكان تحقيق الطاقة الانسانية الكامنة التي يمكن الحصول عليها فقط بعد ان تلبى الاحتياجات الاساسية. وعندهما ان واجب الدولة أن تهتم بظروف عيش نزيهة للمواطنين لا يعتمد على الشعور الانساني او التصدق. هذا الواجب يشتق من مبدأ الحرية. بكلمات أُخر، كما ان تأمين حياة المواطنين هو الهدف وتسويغ وجود اطار سياسي، فان صحة المواطنين ايضا شرط ابتدائي يعرف حقوقهم في الاعتياش، والتربية وتحقيق الطاقة الكامنة فيهم. الفشل في الدفاع عن الوطن يساوي في قيمته اهمال واجب الحفاظ على حياة الانسان. وما الذي يقلق موجهي الدولة مع كل ذلك؟ هل يقلقون لطلب الحق في الحياة لمرضى سرطان الامعاء الغليظة المعدودين؟ يبدو لي ان تخوفهم ينبع من الامكان المعقول، بأن «الخضوع» الى المضربين سيلوح للاخرين ـ لا للمرضى المشرفين على الموت فقط ـ ان يأتوا ويطلبوا هم ايضا تمويل علاج طبي كامل. ان وضعا كهذا سيتطلب تغيير نظام الاوليات تغييرا بعيد الامد، والذين يؤيدون الاقتصاد «الصحيح» ليسوا مستعدين لذلك.

لتحقيق الحق الاساسي في الحياة يكلف الكثير من المال واصبح ذا آثار اجتماعية بعيدة المدى. في كتاب دانيالز، وكندي وكيناكي: «هل يضر عدم المساواة بالصحة؟»، الذي صدر عن معهد الصحة العامة في جامعة هارفرد، يقول الباحثون انه في الدول المتطورة التي تتمتع بتقسيم عادل نسبيا للموارد، مثل السويد واليابان، مدة العيش أعلى مما هي في الولايات المتحدة. وفضلا على ذلك، قررت منظمة الصحة العالمية، ان الولايات المتحدة متخلفة وراء عشرين دولة في اوروبا وأربع دول في آسيا في مستوى مدة العيش. حتى ان احدى الدول الفقيرة في العالم وهي كوبا، تفوق الولايات المتحدة في مستوى مدة عيش مواطنيها.

اذا كان الامر كذلك، فماذا نفعل؟ نحن نقلد النموذج الاقتصادي ـ الاجتماعي للحلم الامريكي، لكن يبدو أحيانا أننا نجهد انفسنا في أن نكون أكثر ورعا من اشياع السوق الحرة. يبدأ استعراض الحماقة من التصور المحافظ الجديد الذي يقترح خصخصة كل شيء يتحرك، وفي ضمن ذلك الطب؛ وتستمر الحماقة بطريقة «الاجتماعيين»، الذين يوجدون داخل الحكومة والذين يمكنون لحماقة سلة الادوية بمجرد بقائه هناك من غير ان يهددوا حتى بالاستقالة. ويمكن أن نسأل ايضا: لماذا لم يستقل اعضاء لجنة السلة احتجاجا على الحماقة؟ من الواضح أن كل ما يجب فعله هو أن تضاف على نحو تلقائي، كل سنة، درجتان مئويتان اخريان الى سلة الادوية، بعقب استعمال تقنيات جديدة، ثم يأتي الخلاص على صهيون (وان يكن جزئيا).

استحي من ان حكومتي تجمع الصدقات من اغنياء الدولة لتلبي حقوقا اجتماعية. اتخوف من ان ألحظ بعد ذلك تجسد الحماقة، حينما ينجح الساسة «في قص كوبونات الحساسية الاجتماعية» عندما يعدون بالشاهدة «بالمجان» (اي، على حساب صندوق الدولة) لمشاهدي دورة العاب كأس العالم، من غير أن يحلوا قبل ذلك مشكلة مرضى الامعاء الغليظة. وآنذاك سيكون الخزي كاملا.

د. البيرتو سيكتور فسكي
يدرس العلوم السياسية في جامعة تل ابيب
(معاريف) 2006/5/29